تعريب التعليم العالي في ليبيا

د. مصطفى محمد أبو شعالة(*)

كان القرار السياسيّ بداية الانطلاقة لمسيرة التعريب في ليبيا،

وكان أول قرار يتعلق بالتعريب، في هذا القطر، هو قرار مجلس قيادة الثورة الذي صدر في سنتها الأولى، والخاص بمنع الكتابة على واجهات المحلات واللوحات التي تحمل أسماء الشوارع واللوحات المعدنية للسيارات بحروف غير عربية.

ومن هنا كان مبعث مسيرة التعريب في ليبيا مبعثاً قومياً، انطلاقاً من أن اللغة هي الهوية، فليست اللغة وسيلة للتعبير فحسب، وإنما هي رمز لشخصية المتحدث. ونادت ثورة الفاتح من سبتمبر، منذ انبلاجها، بدور الشخصية العربية، رداً على من كان ينادي، قبل الثورة، بتأكيد دور الشخصية الليبية.

أما تجربة تعريب التعليم العالي في ليبيا، وأقصد هنا: تعريب العلوم الأساسية والتطبيقية، لأن العلوم الإنسانية كان التدريس فيها منذ نشأتها باللغة العربية، فقد انطلق من مؤتمر التعريب الذي عُقد في مدينة طرابلس، وأصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، آنذاك، قراراً بتعريب العلوم في الجامعات، وأنشئت، ضمن هيكل ديوان أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي "الإدارة العامة للتعريب " التي تتولى الاهتمام والعناية بشؤون التعريب وتقوم بالتنسيق بين الجامعات في هذا المضمار.

وقد أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي منشوراً يقضي بتعريب المحاضرة وتعريب الأستاذ وتعريب الكتاب.

ولكن عندما بدأت الجامعات في تنفيذ هذا المنشور واجهت بعض الصعاب والمعوقات، وبالذات في مجاليّ الطب والهندسة. أما تعريب العلوم الأساسية من رياضيات وفيزياء وكيمياء وعلوم الحياة، فكان التعريب فيها أحسن حظاً، وذلك لتوفر الأستاذ العربيّ بهذه التخصصات. وقد كرّس الأساتذة جهودهم لتعريب المحاضرة أولاً، ثم الكتاب ثانياً، وإن ظهرت أمامهم مشكلة المصطلح العلميّ التي تُركت في تلك الفترة لاجتهادات أعضاء هيئة التدريس.

أما في مجال العلوم الهندسية، فنجد أن الجهود التي بُذلت في التعريب، كانت أفضل من تلك المبذولة في مجال العلوم الطبية، وذلك لتوفر الأستاذ الناطق بالعربية في الهندسة وعدم توفره في الطب.

وعندما قامت اللجنة الشعبية للتعليم العالي سنة 1990 بتقويم تطبيق قرار التعريب في الجامعات، ظهر من ذلك أن عدد أعضاء هيئة التدريس الناطقين بالعربية

(*) أستاذ اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة مصراتة

في جامعة العرب الطبية مثلا، يقل عن الثلث، ولهذا السبب لم تتمكن جامعة العرب الطبية من وضع توصيات مؤتمر التعريب الذي عقد بها سنة 1990، تحت شعار" الكتابة العلمية باللغة العربية " موضع التنفيذ، رغم حرص المسؤولين بها على الاستفادة منها.

وبذلك أعطي هذا التخصص مجالاً أوسع لتطبيق تعريب العلوم الطبية.

وقد نص قانون التعليم العالي رقم (1) لسنة 1991 على أن التدريس في المؤسسات التعليمية في الجماهيرية والجامعات يكون باللغة العربية، إلا ما يكون ذا طبيعة خاصة تدفع، بسبب من الأسباب، إلى التدريس بغير العربية، ويتطلب هذا قراراً بالموافقة من أمين اللجنة الشعبية للتعليم العالي.

ورغم أهمية القرار السياسيّ، وضرورته في حل قضايا التعريب،وتأكيد حيويته، إلا أنه لا يفي وحده بالغرض، لأننا أمام مسألة فكرية تتطلب اقتناع الأستاذ وإيمانه بهذه القضية، وبالتالي جديته في التطبيق. ومن هنا اتجه النظر إلى تفعيل دور الأستاذ ودفعه إلى الإبداع والابتكار والتأليف والترجمة، فصدرت عن اللجنة الشعبية العامة لائحة التأليف والترجمة والنشر التي تضمنت حوافز مادية ومعنوية لمن يؤلف أو يترجم باللغة العربية، منها العائد الماديّ للكتاب الذي يصل إلى خمسة آلاف دينار عن الكتاب المنهجيّ وأربعة آلاف دينار عن الكتاب المرجعيّ، واعتبار العمل المترجم عملاً إبداعياً يحسب للأستاذ ضمن البحوث المطلوبةللترقية. وصدر عن أمين اللجنة الشعبية للتعليم العالي قرار يقضي بأن يقوم كل أستاذ درس في دولة أجنبية بترجمة أطروحته إلى اللغة العربية.

ومن خلال تطبيق هذا القرار، وُجد أن الأطروحة المترجمة لم تجد كبير نفع في تدريس المادة المقررة للطالب، لأنها لا يمكن الاستفادة منها، كتاباً منهجياً، ومع ذلك أفادت في أمرين:

1-توفير كتاب مرجعيّ في مجال تخصص الأستاذ، وهو أمر لا شك في استفادة الطالب وأعضاء هيئة التدريس الآخرين كذلك منه.

2- ربط صاحب الأطروحة بلغته القومية في مجال تخصصه.

وقد كان لهذا القرار دور في تغيير فكرة العديد من المتخصصين في العلوم التطبيقية عن قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم مما دفعهم إلى التأليف فيما بعد باللغة العربية.

أما المصطلح العلميّ، فقد تم وضع آلية لخلقه وتوليده وتداوله بين الجامعات، وذلك بتكوين لجان للتعريب في الجامعات، تبدأ من القسم المختص وتنتهي بلجنة التعريب على مستوى الجماهيرية.

ويتم اختيار أمين للتعريب بكل قسم من الأقسام العلمية بالكلية، وهؤلاء يكوّنون لجنة التعريب بالكلية يُختار من بين أعضائها أمين لها، ومن أمناء التعريب في الكليات، تتكون لجنة التعريب في الجامعة، ويختار من بين أعضائها أمين لها، وأمناء التعريب في الجامعات يكونون لجنة التعريب على مستوى الجماهيريـــة. ويتم خلق وتوليد المصلح العلميّ داخل الأقسام العلمية ويكون دور هذه اللجان تجميع المصطلحات المختارة والتوفيق بينها.

ولكن ظهرت بعض العراقيل والصعوبات أمام عمل هذه اللجان أعاقت عملها، ومنها:

1- إن تعدد هذه اللجان خلق سلسلة طويلة في عملية التجميع هذه،حيث تبدأ من القسم إلى الكلية إلى الجامعة إلى لجنة التعريب، مما يتطلب فريقاً خاصاً بهذا العمل.

2- إن مسألة توليد وشيوع المصلح العلميّ مسألةٌ قومية، لابد من التنسيق فيها مع جامعات الأقطار العربية الأخرى.

وبذلك ترك الأمر فيها لاجتهادات الأساتذة في اختيار المصلح العربيّ المناسب، على أن يرد في الكتاب المصطلح الأجنبيّ المقابل له ويكون أحدهما بين قوسين.

وإيماناً بقومية معركة التعريب، لأنها تتعلق بالعرب جميعاً، ولأن نجاحها يتوقف على تكاتف الجهود والعمل المشترك، من أجل ذلك اتجه المسؤولون في التعليم العالي في الجماهيرية، إلى التنسيق مع نظائرهم من العرب، من خلال عقد اتفاقات في هذا المجال، من بينها اتفاق مع الشقيقة سورية واتفاق مع الشقيقة مصر، أبرما عام 1991، كما تم تشكيل لجنة موحدة للتعريب بين، الهيئة العليا للتعريب في السودان، والإدارة العامة للتعريب في الجماهيرية، وقام الجانب الليـــبـــيّ بأول زيارة للسودان بهذا الخصوص عام 1992، ولكن للأسف حالت الظروف دون الإفادة من هذه الاتفاقات جميعاً، فلم تؤت أكلها.

وحيث إن الجامعات في حاجة إلى مؤسسات مساعدة في إنجاح عملية التعريب بها، فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (25)، لسنة 1992، بإنشاء المركز الوطنيّ للتعريب والترجمة، توكل إليه مهمة ترجمة الكتب العلمية ونشرها، ولكن لم يتم تنفيذ هذا المركز حتى الآن. كما صدر أيضاً قرار اللجنة الشعبية العامة بإنشاء مجمع اللغة العربية في الجماهيرية، وكان هذا حظه أفضل من سابقه، فقد تم إنشاؤه فعلا، وهو يمارس الآن دوره بجدية وحرص، إلى جانب مجامع اللغة العربية الأخرى، في حل قضايا التعريب.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن التعريب في الجماهيرية بخير، بفضل إيمان أبناء هذا البلد بضرورة التعريب وحيويته وقيام الأساتذة العرب الليبيين في الجامعات بدورهم في التأليف والنشر باللغة العربية. ويكفي أن أشير إلى أن منشورات جامعة قاريونس وحدها تجاوزت ثلاثمائة كتاب.

وقد نشر أساتذة العلوم الطبية العشرات من الكتب المترجمة والمؤلفة، وهو جهد يحسب لهم رغم خصوصية هذا المجال.

ومع هذا كله، لا يخلو الأمر من وجود معوقين لمسيرة التعريب في الجامعات من الأساتذة يدفعهم إلى ذلك:

1- إما عجزهم في مجال اللغة العربية، فلا يمكنهم التعبير بها في مجال العلوم، ناهيك عن التفكير بها وخلق وتوليد المصطلح العلميّ، فآثروا السلامة وركنوا إلى حجج واهية بدعوى عدم قدرة اللغة العربية على استيعاب العلوم الطبية، وألبسوا عجزهم اللغة العربية.

2- أو إحساسهم بتفوق العنصر الأجنبيّ وهو ما يسمى بعقدة الخواجة، نتيجة دراستهم في بلاد أجنبية مما يدفعهم إلى الولاء لأهلها ولغتها، لارتباط العلم عندهم

بها، فلا يستطيعون التفكير إلا بها ولا يتصورون العلم بدونها.

3- ومنهم من يدفع به الكسل إلى ذلك والتباطؤ في التحصيل العلميّ وعدم الرغبة في التعب والعناء، فيجد في تعريب العلوم مشقة ناتجة عن ترجمة المادة العملية التي يريد تدريسها. والبحث عن المقابل العربيّ للمصطلح الأجنبيّ، وبذلك فهو يرى نفسه في غنى عن ذلك إذا قام بالتدريس باللغة الأجنبية.

ويبقى لأهواء المسؤولين في المؤسسات العلمية والتعليمية الأثر الذي لا ينسى في تطبيق تعريب العلوم، إذ يختلف الحماس من مسؤول لآخر، حسب القناعة الشخصية بدور التعريب في دفع عجلة التطور والتقدم، وتذبذب هذا الحماس من مسؤول لآخر وأثره في اتخاذ القرارات والإجراءات التنفيذية لتعريب العلوم في الجامعات.

ولهذا يكون لزاماً متابعة الجامعات في تنفيذ القرار السياسيّ متابعة جادة ودقيقة، ووضع الحلول لما يواجهها من مشاكل وصعوبات وتذليلها بما يضمن تحقيق هذا الهدف السامي لتوطين العلوم وربطها باللغة الأم للطالب والأستاذ والباحث.